وقد جمعنا في نجاح الطالب ان العمل بالمطلق لازم مطلقا كمذهب الحنفية ومن السنة
قوله صلعم لابن الزبير اما علمت ان الدم حرام كله والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب على ان المعنى اما علمت كلية حرمة الدم فيدخل تحته دم النبي صلعم وهو من
تركيب البرهان عند المناطقة وطي الصغرى للعلم بها اي دم النبي دم وكل دم
حرام نعم اما ما يدعى من حل ما يبقى في العروق او نحو ذلك فهو من باب العفو وواقف
على الدليل المخرج عن الاصل واما قولهم عادة المسلمين فقد كررنا انه ان اريد عادة
من قوله حجة فممنوعة وان اريد من ليس قوله حجة فلا دليل فيه والله اعلم قوله
تعالى سيقول الذين اشركوا الاية الذي عليه جميع النحاة ان المثبت في شرط لو وجوابها
في اللفظ منفي في المعنى والعكس فيكون المعنى هنا ان الله لم يشا عدم اشراكهم
فوقع اشراكهم وليس في التركيب تعرض لسبب وقوع اشراكهم فيكون هو اختيارهم
للاشراك لا عدم مشيئة الله لعدم اشراكهم الذي هو معنى الشرط بعد دخول لو
وليس في السياق ما يدل على ان غرضهم اثبات شركهم بسبب من قبل الله سواء
كان اثبات مشيئته او نفيها بل غرضهم نفي مشيئته لعدم شركهم كما هو مدعى الانبيا
عليهم الصلوة والسلام حيث بلغوهم ان الله امرهم بترك الشرك والآمر مريد فكانهم
قالوا لهم لو شاء الله عدم اشراككم فقالوا لو شاء عدم اشراكنا ما اشركنا اما لانه
قادر فيمنعنا بدون واسطتكم فيكون اعتراضا منهم على الله سبحانه في حكمته كما قالوا
انطعم من لو يشاء الله اطعمه واما دعوى منهم انهم اسبق الى كل ما ينبغي فلو شاء الله ذلك
لو افعناه كما قالوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ويكشف لك ما قلناه قول اهل
المنطق في القياس الاستثنائي وهو امر عقلي لا مدخل فيه واللجيد عنه ان استثنا
عين المقدم ينتج عين التالي ولا ينتج نقيضه فان قلت ظاهر كلام
النحاة الحكم بلزوم نقيض التالي لنقيض المقدم وان لو عندهم لامتناع الثاني لامتناع
الاول والممتنع هو نقيض الشرط وقد جعلوه ملزوما لنقيض الجزاء فانتجوا

من نقيض

من نقيض المقدم نقيض التالي وقالوا في مثل لو جئتني لاكرمتك يصح لكن لم تجئني
فلم اكرمك وهذا غير منتج عند المناطقة لجواز الاكرام بلا مجي قلت قال الرضي
كلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون
الثانية فالمفروض الاول مفروض ملزوم والثاني لازم انتهى فهذا قدر مشترك
بين كلمات الشرط واختصت لو بان مدخولها ولازمه معدوم وما يترتب عليهما
فانهما اذا ثبت لزم الاخر اذ هو شان كل متلازمين والفلاسفة زعموا ان السبب
اعم من المسبب فلا يلزم من عدمه عدمه لجواز ان يخلفه سبب اخر فلهذا منعوا
انتاج نقيض المقدم لشيء وكلامهم باطل وان اغتر به الجمهور لانا نقول ان اردتم
المسبب الخاص لزم من عدمه عدم سببه الخاص وان اردتم كل مسبب لزم منه
عدم منه عدم كل سبب ايضا وكذلك نقول في السبب يلزم من عدم السبب الخاص
عدم مسببه الخاص ومن عدم كل سبب عدم كل مسبب لا فرق بينهما والاعم
فرض اللازم الواجب كالنار والاحراق كما هو المفروض فان قلت فعلى ما
زعمت يلزم ان يقال لكن لم يشا الله عدم اشراكهم فانتفا عدم اشراكهم
ملزوم سوه بواسطة التناقض بين الوجود والعدم قلت انما يلزم من عدم
السبب الخاص وهو مشيئة عدم شركهم عدم مسببه الخاص وهو ح عدم كل سبب
اللازم للمشيئة لا كل عدم كما سمعت فان قلت فالزمخشري واتباعه قد استنتجوا
نقيض التالي من نقيض المقدم وقالوا المقصود في هذه الاية لكن شاء الله عدم اشراكنا فاشركنا
وهو مخالف لكلام النحاة ولكلام اهل المنطق معا قلت اما انا فلا ادعي هذا
وجها لانحصار تلك المسالة الجدلية في ان بيانهم مستمرا فانتقلوا اليها الا ترى الى قوله
التفريع عندهم بقوله تعالى قل فلله الحجة البالغة فسرها الزمخشري اي اذا كان اشراككم
بسبب مشيئة الله فقد ثبت مخالفكم بسبب مشيئة الله فلم تلومونهم فهذا غير
اجنبي ولا يناسبه ايضا فلو شاء لهداكم اجمعين ومعنى التفريع على ما ذكرنا انا

وهو العدم

[illegible]